وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة بغداد - كلية العلوم الإسلامية

UNIVERSITY OF BAGHDAD

مجلة كلية العلوم الإسلامية

علمية فصلية محكمة

تصدرها كلية العلوم الإسلامية - جامعة بغداد
الترميز الدولي
issn2075-8626

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة بغداد . كلية العلوم الإسلامية

مجلة كلية العلوم الإسلامية

علمية . فصلية . محكمة

تصدرها
كلية العلوم الإسلامية
جامعة بغداد

العـــــدد
(٤١)

(الجـــزء الاول)

(٩) جمادي الآخر ١٤٣٦هـ - (٣٠) اذار ٢٠١٥م

ايميل المجلة : journal@cois.uobagdad.edu.iq

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد (٦٣٣) لسنة ١٩٩٦م

فهرس الموضوعات
(الجزء الثاني)

كلمة العدد.....ص ٨

اسم البحث	اسم الباحث	رقم الصفحة
اهمية الامن ودوره في تحقيق الدين	د. عدنان عبد القادر كامل الهوراماني	٩-٣٩
تاملات في صفات القائد من خلال سورة البقرة _ دراسة موضوعية	ماجد فيصل عبود	٤٠_٧٥
القواعد الاصولية تعريفها ووجه العلاقة بينهما وبين اصول الفقه	أ.م.د احمد محمد فروح د. زكريا عبد الرحمن	٧٦_١١٩
من لطائف الاسناد في صحيح لبخاري (الحديث المسلسل بالرواة الشاميين)	م. بيداء فرحان حمد	١٢٠_١٦٥
مخالفات لامام الصميري للشافعية في باب الاحوال الشخصية	د. محمود بندر علي	١٦٦_٢٠١
مخالفات لامام الشوكاني للزيدية في باب الصلاة من خلال كتاب السيل الجرار المتدفق على حدائق الازهار	أ.م.د حقي اسماعيل عبد الاله	٢٠٢_٢٤٨
تسامح النبي محمد (ص)مع المبتدئ والجاهل والمخطئ	د. علي محمد مهيدي د. ماجد عدنان القيسي	٢٤٩_٢٧٥
ظاهرة الغزل العذري من القراءة السياقية الى لقراءة البنيوية التكوينية	د. بشرى محمود ابراهيم القيسي	٢٧٦_٣٢٦
تركيب الحروف واثره في المعنى	أ.م.د عمر علي محمد الدليمي	٣٢٧_٣٨٤
المعنى واثره في توجيهات المعربين	د.فلاح ابراهيم نصيف الفهداوي	٣٨٥_٤١٩
ما يدخل في عموم لفظه وما لا يدخل (اصول وتطبيقات)	د. محمود عبد العزيز العاني	٤٢٠_٤٥٩
سمات الشخصية السوية لدى طلبة كلية التربية الاساسية	م. خوشي لطيف طه	٤٦٠_٤٩٦
مكانة الحيرة السياسية في التاريخ العربي الاسلامي حتى نهاية العصر العباسي الاول	د. مها اسعد عبد الحميد طه	٤٩٧_٥٣٨
الحزن والتشاؤم في شعر ابراهيم ناجي	أ.م.د احمد حميد كريم	٥٣٩-٥٧٠
رعاية الروح والمادة في الفكر الاسلامي	د. ظاهر فياض	٥٧١_٥٩٤

المعنى وأثره في توجيهات المعربين

الدكتور: فلاح إبراهيم نصيف الفهداوي

كلية الدراسات الإسلامية/ جامعة حمد بن خليفة / قطر

المعنى وأثره في توجيهات المعربين

ملخّص البحث

تميّزت اللغة العربية بوجود ظاهرة الإعراب كاملة فيها، ويُعدّ الإعراب من أكثر خصائص العربية وضوحًا؛ لأن مراعاته في الكلام هي الفارقُ بين المعاني التي يمكن أن يقع اللّبس فيها.

وليس من شك أن القرآن العظيم قد نزل مُعرَبًا وحفظته العرب ونقلته إلينا مُعربًا، كما تناقلوا أحاديث نبيِّهم عليه الصلاة والسلام كذلك، وفعلوا مثل ذلك عند حفظهم أشعار العرب قبل الإسلام وبعده ونقلهم إيّاها إلينا.

وكان قد جذب انتباهي البَوْن الذي أجده بين بعض التوجيهات الإعرابية وبُعْدها عن المعنى الذي يوحي به السياق، وسأحاول في هذا البحثأن أقف على جانب من ذلك.فقد حُمل على ذلك بعض ما جاء في القرآن الكريم وحديث النبيّ صلى الله عليه وسلم وأشعار العرب، وهذا من باب المَيل مع المعنى والإعراض عن اللفظ جانبًا وهو باب جليل من علم العربية. ولست معنيًّا في هذا البحث فيما اختلفت حركاته الإعرابية، وإنما يعنيني ما تعاقبت عليه المعاني وكانت حركته واحدة.

وآثرت تقسيم ما وقفت عليه في كتب النحو والتفسير على الطريقة التي درج عليه النحويون في تقسيم أبواب النحو وهي: المرفوعات والمنصوبات والمجرورات وما جاء في باب الشرط، موردًا إياها على وجه التمثيل وليس الحصر، واللهَ أسأل التوفيق والسداد فيما أكتب.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة:

تميّزت اللغة العربية بوجود ظاهرة الإعراب كاملة فيها، ولم يتخلّف عن هذا القول سوى قطرب (ت: ٢٠٦هـ) من القدامى، وقيل إنه رجع عن القول بذلك، يدلّ على ذلك ما نُقل عنه من آراء نحوية[١]، كما يدلّ ظاهر كلامه على أنه يفسر الظاهرة ولا يُنكرها فيما نقله عنه الزجاجي[٢].

ويُعدّ الإعراب من أكثر خصائص العربية وضوحًا؛ لأن مراعاته في الكلام هي الفارقُ بين المعاني التي يمكن أن يقع اللّبس فيها، وفي هذا يقول ابن فارس (ت: ٣٩٥هـ): (فأما الإعراب فبِهِ تُميّز المعاني ويُوقف على أغراض المتكلمين؛ وذلك أنّ قائلاً لو قال: (ما أحسنْ زيدْ) غير مُعرِب، أو(ضرب عمرْ زيدْ) غير مُعرِب، لم يُوقف على مراده، فإذا قال: (ما أحسنَ زيدًا) أو(ما أحسنُ زيدٍ) أو(ما أحسنَ زيدٌ) أبان الإعراب عن المعنى الذي أراده .

وللعرب في ذلك ما ليس لغيرهم: فهم يُفرِّقون بالحركات وغيرها بين المعاني: يقولون (مِفْتَح (للآلة التي يُفتح بها، و(مَفْتَح) لموضع الفتح، و(مِقَص) لآلة القص، و(مَقَص) للموضع الذي يكون فيه القصّ، و(مِحْلَب) للقدح يُحلب فيه، و(مَحْلَب) للمكان يُحْتَلَبُ فيه ذوات اللبن)[٣]. وليس من شك أن القرآن العظيم قد نزل مُعربًا وحفظته العرب ونقلته إلينا مُعربًا، كما تناقلوا أحاديث نبيِّهم عليه الصلاة والسلام كذلك، وفعلوا مثل ذلك عند حفظهم أشعار العرب قبل الإسلام وبعده ونقلهم إيّاها إلينا .

وشذّ الدكتور إبراهيم أنيس برأيه عن هذا القول إذ ذهب إلى إنكار قضيّة الإعراب مُقلداً بذلك ما يُردّده بعض المستشرقين كأمثال (باول كاله) و(كارل فوللرز) الذَينِ شكّكا في أصالة الإعراب[٤]، فأفرد في كتابه (من أسرار العربية) فصلاً سمّاه (قصة الإعراب) جاء فيه (ما أروعها قصة! لقد استمدّت خيوطها من ظواهر لغوية متناثرة بين قبائل الجزيرة العربية ثم حيكت، وتم نسجها حياكة محكمة في أواخر القرن الأول الهجري أو أوائل الثاني، على يد قوم من صنّاع الكلام نشأوا وعاشوا معظم حياتهم في البيئة العراقية. ثم لم يكد ينتهي القرن الثاني الهجري حتى أصبح الإعراب حصناً منيعاً، امتنع حتى على الكتّاب والخطباء والشعراء من فصحاء العربية، وشقّ اقتحامه إلاّ على قوم سُمّوا فيما بعد بالنحاة)[٥].

وقد تصدّى غير واحد من المعاصرين للردّ على الدكتور إبراهيم أنيس، وقد أوفَوا له الكيل من الحجج والبراهين التي لا سبيل إلى إنكارها[٦].

تعريف الإعراب:

الإعراب في أصل الوضع مصدر أَعَربَ الرجل إعرابًا إذا أبان عمّا في نفسه[٧]، أما في الاصطلاح فقد عرّفه الرماني(ت:٣٨٨هـ) بقوله: (الإعراب هو موجب لتغيير في الكلمة على طريق المعاقبة لاختلاف المعنى)[٨]، وقال عنه في موضع آخر: (الإعراب تغيير آخر الاسم بعامل)[٩] .

وعرّفه ابن جنّي (ت: ٣٩٢هـ) بقوله: (هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ، ألا ترى أنك إذا سمعت (أكرم سعيدٌ أباه) و(شكر سعيدًا أبوه) علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول، ولو كان الكلام سِرْجًا واحدًا لاستبهم أحدهما من الآخر)[١٠].

وعرّفه ابن هشام (ت: ٧٧٦هـ) بقوله: (أثر ظاهر أو مقدّر يجلبه العامل في آخر الاسم المتمكن والفعل المضارع)[١١].

وقال ابن منظور (ت: 711هـ) (والإعراب الذي هو النحو إنما هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ)[١٢].

ولا تكاد تعريفات النحويين تخرج عن هذين الحدّين .

ويتلخص ممّا مرّ من كلام ابن جنّي وابن فارس وغيرهما في تعريف الإعراب أن الأصل في الوقوف على معاني الجمل والعبارت هو حركات الإعراب المتعاقبة على الكلم.

وعند تتبع النحويين في تطبيقاتهم وتعاملهم مع النصوص عند توجيه إعرابها وتفسير معانيها نجد أن هذا الأصل قد انعكس في نصوص غير قليلة، فكان الاعتماد على المعنى هو الأصل في توجيه إعراب الكلام، وأكثر ما يكون ذلك حينما يخرج النصّ عن القواعد النحوية التي وضعها النحاة أنفسهم إذ يلجؤون إلى المعنى ليجدوا مخرجًا يتأولون به الكلام؛ لمخالفته الأصل الذي وضعوه. ولهذا يقول ابن هشام في هذا المعنى: (وأول واجب على المعرب أن يفهم معنى ما يُعربه، مفردًا أو مركبًا؛ ولهذا لا يجوز إعراب فواتح السور على القول بأنها من المتشابه الذي استأثر الله تعالى بعلمه)[١٣].

وكان قد جذب انتباهي البون الذي أجده بين بعض التوجيهات الإعربية وبُعدها عن المعنى الذي يوحي به السياق، وسأحاول في هذه الوريقات أن أقف على جانب من ذلك. وقد حُمل على ذلك بعض ما جاء في القرآن الكريم، وفي حديث النبيّ صلى الله عليه وسلم، وفي أشعار العرب، وقد أشار الزمخشري (ت: ٥٣٨هـ) إلى أهمية هذا الباب

عند توجيه إعراب آية من القرآن الكريم بقوله: (وهذا من ميلهم مع المعنى وإعراضهم عن اللفظ جانباً وهو باب جليل من علم العربية)[١٤].

ولست معنيًّا في هذا البحث فيما اختلفت حركاته الإعرابية، وإنما يعنيني ما تعاقبت عليه المعاني وكانت حركته واحدة.

وآثرت تقسيم ما وقفت عليه في كتب النحو والتفسير على الطريقة التي درج عليه النحويون في تقسيم أبواب النحو وهي: المرفوعات والمنصوبات والمجرورات وما جاء في باب الشرط، موردًا إياها على وجه التمثيل وليس الحصر، واللهَ أسأل التوفيق والسداد فيما أكتب.

المبحث الأول

المرفوعات (باب المبتدأ والخبر ونواسخهما)

سنتطرّق في هذا المبحث إلى ثلاث مسائل، وهي: ما جاء على حذف الخبر، وما جاء في وجوب تقديم الخبر، وما جاء في باب (أنْ) المخففة.

أولاً- ما جاء على حذف الخبر:

يُقدر النحويون حذف الخبر جوازًا ووجوباً[١٥]، وممّا حُمل على ذلك من القرآن الكريم ما وجّه به الفرّاء (ت: ٢٢١هـ) قوله تعالى: ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾[١٦]، برفع (قليلٌ) ، وهي قراءة أبيّ والأعمش، إذ حمل الفرّاء الآية على حذف الخبر، أي: إلاّ قليل منهم لم يشربوا[١٧].

وأيّد ابن مالك (ت: ٦٦٧هـ) توجيه الفراء فحمل الآية على حذف الخبر؛ لأن المستثنى واقع بعد كلام موجب، فلا يجوز نصبه، ولابدّ من تأويله على حذف الخبر[١٨]. كما حمل على ذلك قول النبيّ صلى الله عليه وسلم: (كلُّ أمتي معافًى إلاّ المجاهرون)[١٩].
واستشهد لذلك بقول الشاعر[٢٠]:

لـــــدمٍ ضـــــائعٍ تغيّـــــبَ عنـــــه أقربُـــــوه إلاّ الصّـــــبا والـــــدّبورُ[٢١]

أي: لكن الصبا والدبور لم يتغيبا عنه، كما استشهد بقول الآخر[٢٢]:

عرفـــت الـــديارَ كـــرَقْمِ الـــوحيّ يَزبرها الكاتبُ الحميريُّ
علـــى (أطرقـــا) باليـــاتُ الخيـــا مِ إلاّ الثمامُ وإلاّ العصيُّ[٢٣]

أي: إلّا الثمام وإلّا العصيّ لم تُبلَ[٢٤].

يتبيّن لنا ممّا مرّ أن الفرّاء وابن مالك وجهّا الآية على حذف الخبر معتمدين في ذلك على المعنى المفهوم من سياق الآية .

في حين وجّه الزمخشري الآية توجهيًا آخر يختلف عن توجيههما معتمدًا على المعنى أيضًا فيقول: (وقرأ أبيٌّ والأعمش (إلاّ قليل) بالرفع، وهذا من ميلهم مع المعنى وإعراضهم عن اللفظ جانبًا وهو باب جليل من علم العربية، فلمّا كان معنى (فشربوا منه) في معنى: فلم يُطيعوه حُمِلَ عليه كأنه قيل: فلم يطيعوه إلاّ قليلٌ منهم)[٢٥].

وقال أبو حيان (ت: ٧٧٧هـ) في توجيه الآية: (والمعنى أن هذا الموجب الذي هو: فشربوا منه، هو في معنى المنفي، كأنه قيل: فلم يطيعوه، فارتفع: (قليل)، على هذا المعنى، ولو لم يُلحظ فيه معنى النفي لم يكن ليرتفع ما بعد (إلاّ)، فيظهر أن ارتفاعه

على أنه بدل من جهة المعنى، فالموجب فيه كالمنفي، وما ذهب إليه الزمخشري من أنه ارتفع ما بعد: (إلاَّ)، على التأويل هنا، دليل على أنه لم يحفظ الاتباع بعد الموجب، فلذلك تأوله.

ونقول: إذا تقدم موجب جاز في الذي بعد (إلاَّ) وجهان: أحدهما: النصب على الاستثناء وهو الأفصح، والثاني: أن يكون ما بعد (إلاَّ) تابعًا لإعراب المستثنى منه، إن رفعاً فرفع، أو نصباً فنصب، أو جراً فجر، فتقول: (قام القوم إلاَّ زيدٌ) ، و(رأيت القوم إلاَّ زيداً)، و(مررت بالقوم إلاَّ زيدٍ)، وسواء كان ما قبل (إلاَّ)، مُظهراً أو مُضمراً)[٢٦].

وأيّد السمينُ الحلبي (ت: ٧٥٦هـ) الزمخشريَّ إذ قال: ((إلاّ قليلٌ)، وتأويله أن هذا الكلام، وإن كان موجباً لفظاً فهو منفيٌّ معنًى فإنه في تقدير: (لم يُطيعوه)؛ فلذلك جعله تابعاً لما قبله في الإعراب)[٢٧].

وقد ورد النفيُ المعنويُّ مُقرراً في القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿يُرِيدُونَ أَن يُطْفُوا نُورَ ٱللَّهِ بِأَفْوَٰهِهِمْ وَيَأْبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾[٢٨]، وقد صرّح جمهور النحويين بعدم جواز مجيء الاستثناء المفرّغ في سياق الإثبات، قال العكبريُّ: ((يأبى) بمعنى (يكره)، و(يكره) بمعنى (يمنع) فلذلك استثني لما فيه من معنى النفي. والتقدير: يأبى كل شيء إلاّ إتمام نوره)[٢٩].

وقال أبو حيّان في ذلك أيضًا: (و(أبى) من الأفعال الواجبة التي معناها النفي، ولهذا يُفرّغ ما بعد (إلاّ) كما يُفرّغ الفعل المنفيُّ، قال تعالى: (وَيَأْبَى اللَّهُ إِلاَّ أَن يُتِمَّ نُورَهُ)، ولا يجوز: (ضربت إلا زيداً) على أن يكون استثناءً مفرغًا؛ لأن (إلاّ) لا تدخل في الواجب، وقال الشاعر[٣٠]:

أبـــــى اللهُ إلاّ عدلَـــــه ووفـــــاءَه فلا النكرُ معروفٌ ولا العرفُ ضائعُ

و(أبى زيدٌ الظلمَ) أبلغ من (لم يظلم)؛ لأن نفي الشيء عن الشخص قد يكون لعجز أو غيره، فإذا قلت: أبى زيد كذا، دلّ على نفي ذلك عنه على طريق الامتناع والأنفة منه)[٣١].

وحُمِلَ على ذلك قول الأخطل التغلبي[٣٢]:

وبالصـــــريمةِ مـــــنهم منـــــزلٌ خَلِـــــقُ عـــافٍ تغيّـــر إلاّ النـــؤيُّ والوتـــدُ

قال ابن هشام: (حُمل (تغيّر) على (لم يبقَ على حاله)؛ لأنهما بمعنًى واحد)[٣٣].

وبمثل توجيه ابن هشام يُجاب عن البيت الذي استشهد به ابن مالك وهو:

لدمٍ ضائعٍ تغيّب عنه أقربوه إلاّ الصبا والدبورُ

إذ (تغيّب) يتضمن معنى (لم يحضر)، وبهذا يكون الكلام غير موجب معنًى .

وكذلك البيت الثاني:

علـــــى (أطرقـــــا) باليـــــاتِ الخيـــــا مِ إلاّ الثُمامُ وإلاّ العصيُّ

إذ (باليات الخيام) في معنى (لم تسلم الخيام)، ولا داعي لتقدير خبر محذوف .

وبمثل هذا يمكن توجيه حديث النبيّ صلى الله عليه وسلم: (كلُّ أمتي معافًى إلاّ المجاهرون)[٣٤].

فتعبير (كل أمتي معافًى) وإن كان ظاهره الإثبات إلاّ أن معناه النفي وتقديره: كل أمتي لا يُصيبها العذاب إلاّ المجاهرون.

قال ابن المَلك (ت: ٧٩٧هـ) في توجيه هذا الحديث: (وروي (إلاّ المجاهرون) ووجهه أن يقال: (معافًى) في معنى النفي فيكون استثناءً من كلام غير موجب)[٣٥].

ثانيا- ما جاء في وجوب تقديم الخبر:

اتفق النحويون على أن المبتدأ والخبر إذا كانا معرفتين لم يجُز تقديم الخبر، بل أيّهما قُدم كان هو المبتدأ والآخر الخبر، وقد بنوا ذلك على أمر لفظي وهو خوف الالتباس حتى إذا قامت القرينة أو أَمِنَ اللبْس جاز[٣٦].

ولايخلو الأمر من أن تخرج بعض النصوص عن مسار هذه القواعد اللفظية فيُلجأ فيها إلى المعنى لتوجيهها توجيهًا يتناسب مع قصد المتكلم.

ومن هذه النصوص التي خرجت عن هذه القاعدة قول الشاعر[٣٧]:

بنونـــا بنـــو أبنائِنـــا وبناتُنـــا بنوهنّ أبناء الرجال الأباعدِ

فقوله (بنونا) خبر مقدم (وبنو أبنائنا) مبتدأ مؤخر؛ لأن الحكم على بني أبنائهم بأنهم كبنيهم وليس المراد الحكم على بنيهم بأنهم كبني أبنائهم[٣٨].

ومثل ذلك يُقال عن قولهم: (أبو حنيفة أبو يوسف) ، فمعلوم أن المراد تشبيه أبي يوسف بأبي حنيفة وليس تشبيه أبي حنيفة بأبي يوسف، قال ابن هشام: (ويجب الحكم بابتدائية المؤخر في نحو(أبو حنيفة أبو يوسف) ، و(بنونا بنو أبنائنا) ، رعيًا للمعنى، ويضعف أن تُقدر الأول مبتدأ بناء على أنه من التشبيه المعكوس للمبالغة؛ لأن ذلك نادر الوقوع ومخالف للأصول، اللهم إلا أن يقتضي المقام المبالغة والله أعلم)[٣٩].

وقال الرضي: (يجوز تأخُّر المبتدأ عن الخبر، معرفتين أو متساويين مع قيام القرينة المعنوية الدالة على تعيين المبتدأ، كما في قوله:

بنونـــا بنـــو أبنائِنـــا وبناتُنـــا بنوهنّ أبناء الرجال الأباعدِ

وذلك لأنا نعرف أن الخبر محطّ الفائدة، فما يكون فيه التشبيه الذي تُذكر الجملة لأجله فهو الخبر، كقولك (أبو يوسف أبو حنيفة) ، أي: مثل أبي حنيفة، ولو أرت تشبيه أبي حنيفة بأبي يوسف، فأبو يوسف هو الخبر، ومثله قول أبي تمام[٤٠]:

لعـــابُ الأفـــاعي القـــاتلاتِ لعابُـــهُ وأريُ الجنى اشتارتْهُ أيدٍ عواسلُ

أي: بنو أبنائنا مثل بنينا، ولعابه مثل لعاب الأفاعي)[٤١].

ففي ذلك كله قُدر المُقدَم خبرًا والمؤخّر مبتدأ، وكلاهما معرفة ليصحّ المعنى، فالخبر منويُّ التأخير، ولولا ذاك لكانت المعرفة المتقدمة هي المبتدأ لتقدُّمها.

ثالثًا- ما جاء في باب (أنْ) المخففة:

يذهب النحويون إلى أنّ (أنْ) المخففة إذا تقدم عليها ما يدلّ على العلم فهي مخففة من الثقيلة لاغير. ويجب في الفعل المضارع بعدها أمران: أحدهما: رفعه، والثاني: فصله عنها بحرف من حروف أربعة هي (السين) و(قد) و(لو) و(لا)[٤٢].

وفي توجيه المعربين لقوله تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَيْئَسِ الَّذِينَ آَمَنُوا أَنْ لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَهَدَى النَّاسَ جَمِيعًا﴾[٤٣]، نجد أن جلّهم يذهب إلى أن (أنْ) في الآية مخففة من الثقيلة مع أن ظاهر الآية أنها ليست كذلك لأنها لم تُسبق بما يدل على العلم .

وفسَّر الفرّاء الآية وحملها على وجهٍ بيَّن لنا فيه سبب ذهاب النحويين إلى القول بأنّ (أنْ) في الآية مخففة من الثقيلة فقال: (قال المفسّرون: ييأس: يعلم. وهو فى المعنى على تفسيرهم؛ لأن الله قد أوقع إلى المؤمنين أنه لو يشاء اللهُ لهدى الناسَ جميعًا فقال: أفلم ييأسوا علمًا. يقول: يؤيِسهم العلم، فكان فيهم العلِم مضمرًا كما تقول فى الكلام: قد يئِست منك أَلاّ تفلح عِلمًا كأنك قلت: علِمته علمًا)[٤٤].

وقال أبو حيّان: (واليأس القنوط في الشيء، وهو هنا في قول الأكثرين بمعنى العلم، كأنه قيل: ألم يعلم الذين آمنوا. قال القاسم بن معن هي: لغة هوازن، وقال ابن الكلبي: هي لغة من النَخَع وأنشدوا على ذلك لسحيم بن وثيل الرياحي[٤٥]:

أقــولُ لهــم بالشــعبِ إذ ييســرونني ألم تيأسوا أنّي ابن فارس زهدم

وقال رباح بن عدي[٤٦]:

ألــم ييــأس الأقــوام أنــي أنــا ابنــه وإن كنت عن أرض العشيرة نائيا

وقال آخر[٤٧]:

حتــى إذا يــئس الرمــاة وأرســلوا غُضْفًا دواجِنَ قافلاً أعصامُها٤٨

أي: إذا علموا أنّ ليس وجه إلا الذي رأوا.

وقيل: إنما استعمل اليأس بمعنى العلم لتضمنه معناه، لأنّ اليائس من الشيء عالم بأنه لا يكون، كما استعمل الرجاء في معنى الخوف، والنسيان في معنى الترك.

وحمل جماعة (اليأس) في هذه الآية على المعنى المعروف في اللغة وهو: القنوط من الشيء، وتأولوا ذلك. فقال الكسائي: المعنى أفلم ييأس الذين آمنوا من إيمان الكفار من

قريش المعاندين لله ورسوله؟ وذلك أنه لما سألوا هذه الآيات اشتاق المؤمنون إليها وأحبّوا نزولها ليؤمن هؤلاء الذين علم الله تعالى منهم أنهم لا يؤمنون)[٤٩].

وعند تتبُّع المعاجم العربية لمعرفة دلالة لفظة (يئس) نجد أنهم يكادون يُجمعون على أنها تأتي بمعنى (علم)، ويستشهدون لذلك بقرأة علي وابن عباس رضي الله عنهما(أفلم يتبيَّن الذين آمنوا)[٥٠]، قال الصغاني (ت:٦٥٠هـ) (وكان علي وابن عباس رضي الله عنهم، ومجاهد وأبو جعفر والجحدري وابن كثير وابن عامر يقرؤون (أفلم يتبيَّن الذين آمنوا))[٥١].

ونخلص من ذلك أن النحويين لجؤوا إلى المعنى لتوجيه رفع الفعل المضارع في قوله تعالى﴿أنْ لو يشاءُ﴾ فعدّوا (أنْ) في الأية مخففة من الثقيلة من خلال النظر إلى الوجه الآخر لمعنى الفعل(يأس).

المبحث الثاني

المنصوبات

يتوسّع النحويون في باب المنصوبات ما لا يتوسعون به في باب المرفوعات من جهة التقديم والتأخير وتقدير الحذف وتقدير الزيادة؛ لأن المنصوبات ليست من أركان الجملة العربية، ولا شك أن هذا التوسع يترتب عليه توسعٌ في المعنى، وسنعرض في هذا المبحث مسألتين من مسائل المنصوبات، إحداهما في باب الاشتغال، والأخرى في باب الاستثناء.

أولًا– الاشتغال : الاشتغال عند النحويين هو كل اسم بعده فعل أو ما يُشبه الفعل، كاسم الفاعل، واسم المفعول، اشتغل عنه بضميره أو بمتعلّقه، لو سُلط عليه هو أو مناسبه لنصبه[٥٢].

ويذهب النحويون إلى أنه يجب تقدير المفسَّر قبل الاسم المنصوب، قال ابن هشام: (فيجب أن يُقدر في نحو(زيدًا رأيته) مقدمًا عليه.

وجوّز البيانيون تقديره مؤخرًا عنه وقالوا: لأنه يُفيد الاختصاص حينئذ، وليس كما توهموا)[٥٣]. وجاء في شرح التصريح على التوضيح (وجميع ما يُقدر في هذا الباب يُقدر متقدما على الاسم المنصوب إلا أن يمنع مانع من حصر أو غيره فيُقدر متأخرا عنه)[٥٤].

وإيضاح ذلك أن النحويين يُقدرون الفعل المحذوف قبل الاسم المنصوب في نحو قولهم (محمدًا أكرمتُ) ، إذ تقدير الكلام: (أكرمت محمدًا أكرمته)، ولا يخفى ما في ذلك من توكيد من خلال تكرار اللفظ.

في حين يُقدر البيانيون (محمداً أكرمت) بـ(محمداً أكرمت أكرمته) ، ولا يخفى ما في ذلك من تخصيص، من جهة تقديم ما حقه التأخير وهو المفعول به .

قال الخطيب القزويني (ت: ٧٣٩هـ): (وأما نحو قولك (زيداً عرفته) فإن قدر المفسَّر المحذوف قبل المنصوب أي: (عرفت زيداً عرفته) فهو من باب التوكيد أعني تكرير اللفظ وإن قُدِر بعده أي: (زيداً عرفت عرفته) أفاد التخصيص)[٥٥].

وإن أمر النحاة في أمثال هذه التخريجات والتأويلات لعجيب، إذ لجؤوا إلى تقدير عامل للنصب في الكلام، وهذا التقدير هو وجه من وجوه التأويل النحوي الذي أقرّوا وصرّحوا أنه لا يُلجأ إليه إلا عند الضرورة، ثم ركّبوا ورتّبوا على هذا التأويل تاويلا آخر إذ قدروا تأخُّر العامل عن المعمول، فبُنيَ التأويل على تأويل، ولسنا ندري إن كان كل ذلك يدور في ذهن المتكلم أو السامع أم لا ؟ ولا دليل على تقدُّم الفعل أو تأخُّره إذ هو لم يظهر البتة .

ويؤيّد ذلك أننا لانستطيع حمل جميع النصوص على التوكيد أو التخصيص، من ذلك قوله تعالى: ﴿وَلُوطًا ءَاتَيْنَٰهُ حُكْمًا وَعِلْمًا﴾[٥٦]، وقوله﴿وَٱلْبُدْنَ جَعَلْنَٰهَا لَكُم مِّن شَعَٰٓئِرِ ٱللَّهِ﴾[٥٧]، وقوله ﴿وَٱلْأَنْعَٰمَ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَٰفِعُ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ﴾[٥٨].

لذا نميل إلى ما ذهب إليه الدكتور فاضل السامرائي إذ يرى أن الاشتغال لا يُفيد تخصيصاً ولا توكيداً، وإنما هو أسلوب خاص يؤدي غرضاً معيّناً ولابدّ من النظر إلى المعنى المراد إذ ليس معنى (خالداً أكرمت) كمعنى (خالداً أكرمته) ، فمعنى (خالداً أكرمت) خصصته بالكرم، وأما (خالداً أكرمته) فتفيد إكرام (خالد) لا تخصيصه بالإكرام، فالجملة الأولى تفيد التخصيص بخلاف الثانية حيث قُدم الاسم للاهتمام به والعناية .

وأما تقديرات النحاة في توجيه هذا الأسلوب بما تقتضيه الصنعة الإعرابية فهو مُفسد للمعنى، مفسد للجملة[٥٩].

إن الاعتماد على المعنى في توجيه النصوص الفصيحة فيه منجاة ومفازة من التَّيْه في تأويلات النحويين التي لا داعي لها، إذ لكل معنًى طريقته وأسلوبه الخاص في التعبير .

ثانيًا- الاستثناء من الاستثناء:

قال العكبري عند تفسير قوله تعالى ﴿قَالُوٓاْ إِنَّآ أُرۡسِلۡنَآ إِلَىٰ قَوۡمٖ مُّجۡرِمِينَ﴿٥٨﴾إِلَّآ ءَالَ لُوطٍۖ إِنَّا لَمُنَجُّوهُمۡ أَجۡمَعِينَ﴿٥٩﴾ إِلَّا ٱمۡرَأَتَهُۥ قَدَّرۡنَآ إِنَّهَا لَمِنَ ٱلۡغَٰبِرِينَ﴾[٦٠]، (قوله (إلا آلَ لوطٍ) هو استثناء من غير الجنس؛ لأنهم لم يكونوا مجرمين. (إلّا امرأته) فيه وجهان: أحدهما: هو مستثنى من (آل لوط) والاستثناء إذا جاء بعد الاستثناء كان الاستثناء الثاني مضافاً إلى المبتدأ، كقولك (له عندي عشرةٌ إلّا أربعةً إلّا درهماً) ، فإن الدرهم يُستثنى من الأربعة، فهو مضاف إلى العشرة، فكأنك قلت (أحد عشرة إلّا أربعةً إلّا درهماً) ، أو(عشرة إلّا ثلاثةً). والوجه الثاني: أن يكون مستثنى من ضمير المفعول في (لمنجوهم))[٦١].

ويختلف النحويون والأصوليون إلى مذاهب في الاستثناء بعد الاستثناء، وأمكن أن يكون الثاني مستثنى من الأول في كيفية الحكم على المستثنيات بعد الأول وقد مثّلوا له بقولهم عند الإقرار (له عندي عشرةٌ إلا أربعةً إلا اثنين إلا واحداً):

الأول: هو أن كل عدد مستثنى مما يليه قبله فـ(الأربعة) في المثال مستثناة من العشرة و(الاثنين) مستثناة من الأربعة و(الواحد) مستثنى من الاثنين، وعليه فالمقرُّ به في المثال هو سبعة، وهذا مذهب أهل البصرة واختاره السيرافي، نسب ذلك إليهم القرافي

(ت:٦٨٢هـ) وقال(وهو أولى، لأن فيه ترجيح القرب على البعد، وعدم الانقطاع في الاستثناء. ويتأكد مذهب البصريين أيضًا بالقرآن. قال الله تعالى:﴿قَالُوا إِنَّا أُرْسِلْنَا إِلَى قَوْمٍ مُجْرِمِينَ ﴾﴿إِلَّا ءالَ لُوطٍ إِنَّا لَمُنَجُّوهُمْ أَجْمَعِينَ﴾﴿إِلَّا ٱمْرَأَتَهُ قَدَّرْنَآ إِنَّهَا لَمِنَ ٱلْغَٰبِرِينَ﴾. فامرأته مستثناة من المستثنى قبلها وهو(آل لوط))[٦٢].

وقال ابن هشام عن هذا الوجه (وهو الصحيح لأن الحمل على الأقرب متعين عند التردد)[٦٣].

الثاني: هو أن تكون كل الأعداد مستثناة من الأول وعليه فالمقرُّ به ثلاثة[٦٤]، قال ابن مالك في الخلاصة[٦٥]:

كلـــم يفـــوا إلّا امـــرؤ إلّا علـــي وحكمُها في القصد حكمُ الأولِ

وحمل الآية على ما ذهب إليه أهل البصرة والكسائي ومن وافقهم من الأصوليين لا يستقيم من ناحية المعنى؛ وذلك لأنهم عندما مثلوا لذلك بقولهم (له عندي عشرةٌ إلا أربعةً إلا اثنين إلا واحداً) قالوا: إن المستثنى الثاني خارج عن المستثنى الأول داخل في المستثنى منه، وعليه يكون معنى الآية أن آل لوط خارجون عن المجرمين وامرأة لوط خارجة عن آل لوط داخلة في المجرمين وهذا المعنى غير ظاهر من السياق؛ لأنهم كانوا مجرمين لفعلهم الفاحشة مع تكذيبهم الرسل وزوجة لوط منزهة عن فعل الفاحشة وإن كانت خائنة له في الرسالة وعدم الإيمان، كما أن القرآن أشار في آية أخرى على أنها مُصيبها ما أصابهم ولم يقل إنها من المجرمين وذلك بقوله تعالى﴿قَالُوا يـلوطُ إِنَّا رُسُلُ رَبِّكَ لَنْ يَصِلُوا إِلَيْكَ فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِنْ الّيْلِ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امْرَأَتَكَ إِنَّهُ مُصِيبُهَا مَا أَصَابَهُمْ﴾[٦٦].

وأما على المذهب الثاني فحمل الآية عليه مشكل من ناحية المعنى أيضاً، فعلى قولهم يكون معنى الآية : إن آل لوط خارجون عن المجرمين وامرأته خارجة عن المجرمين أيضاً وهذا خلاف الظاهر؛ لأنها أصابها ما أصاب المجرمين. والذي يمكن حمل الآية عليه دون أن يدخل الاعتراض عليه هو أن يكون قوله (إلا امرأته) مستثنى من الضمير في (لمنجوهم) وعليه يكون (آل لوط) مستثنى من المجرمين و(امرأته) مستثنى من آل لوط الناجين وهذا ما ذهب الزمخشري اليه إذ يقول: (فإن قلت فقوله (إلا امرأته) مم استثني وهل هو استثناء من استثناء؟ قلت: استثنى من الضمير المجرور في قوله (لمنجوهم) وليس من الاستثناء من الاستثناء في شيء؛ لأن الاستثناء إنما يكون فيما اتحد الحكم فيه، وأن يقال أهلكناهم إلا آل لوط إلا امرأته كما اتحد في قول المقرِّ (لفلان علي عشرة دراهم إلا ثلاثة إلا درهماً) ، فأما في الآية فقد اختلف الحكمان؛ لأن آل لوط تعلق بـ (أُرسلنا) أو بـ (مجرمين) و(إلا امرأته) قد تعلق بـ (لمنجوهم) فأنى يكون استثناء من استثناء)[٦٧].

وهذا الذي ذهب إليه الزمخشري لا يمكن أن يتأتى عليه الاعتراض فعلى قوله لدينا جملتا استثناء وليست جملة واحدة، كما أن معنى الآية على هذا التوجيه متبادر الى الفهم، ويؤيده ما جاء في سورة العنكبوت﴿وَلَمَّا أَنْ جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِيءَ بِهِمْ وَضَاقَ بِهِمْ ذَرْعًا وَقَالُوا لَا تَخَفْ وَلَا تَحْزَنْ إِنَّا مُنَجُّوكَ وَأَهْلَكَ إِلَّا امْرَأَتَكَ كَانَتْ مِنْ الْغَبِرِينَ﴾[٦٨].

المبحث الثالث

المجرورات

توسّع النحويون في باب المجرورات كما توسعوا في باب المنصوبات، ولاسيّما ما يذكرونه من قضية التعلُّق وما يترتب عليه من صحة المعنى، وسنتاول في هذا المبحث مسألتين من مسائل المجرورات، إحداهما من باب حروف الجر، والأخرى من باب الإضافة.

أولًا- ما جاء في حذف حرف الجر:

يذهب أكثر النحويين إلى القول: إنّ الحروف لا يجوز حذفها؛ ولهذا لا يشترطون فيها شروط الحذف، قال ابن جنّي: (اعلم أنّ الحروف لا يليق بها الزيادة ولا الحذف وإنَّ أعدل أحوالها أنّ تستعمل غير مزيدة ولا محذوفة)[٦٩]. إلّا أنهم يستثنون حذف حرف الجر مع (أَنَّ) و(أَنْ)[٧٠].

وعند إعراب قوله تعالى: ﴿وترغبون أن تنكحونهن﴾[٧١]، اختلف النحويون في تقدير حرف الجر المحذوف، فذهب فريق منهم إلى تقديره بـ(في) وعليه يكون معنى الآية: وترغبون في نكاحهن لمالِهن[٧٢]، في حين ذهب فريق آخر إلى تقديرحرف الجر (عن)، وعليه يكون معنى الآية: وترغبون عن نكاحهن لقلة مالهن، والكلام يحتمل الوجهين؛ لأن العرب تقول رغبت عن الشيء إذا زهدت فيه ورغبت في الشيء إذا حرصت عليه فلما رُكِب الكلام تركيبا حُذِف معه حرف الجر احتمل التأويلين جميعا[٧٣].

ومنع ذلك ابن مالك إذ اشترط أمن اللّبس[٧٤]، وجوّزه أبو حيان إذ قال: (هذا اللفظ يحتمل الرغبة والنفرة فالمعنى في الرغبة في أن تنكحوهن لمالهن أو لجمالهن، والنفرة وترغبون عن أن تنكحوهن لقبحهن فتمسكوهن رغبة في أموالهن، والأول قول عائشة رضي اللّه عنها وجماعة، وكان عمر بن الخطاب رضي اللّه عنه يأخذ الناس بالدرجة الفضلى في هذا المعنى، فكان إذا سأل الولي عن وليّته فقيل: هي غنيّة جميلة قال له: اطلب لها من هو خير منك وأعْوَد عليها بالنفع. وإذا قيل: هي دميمة فقيرة قال له: أنت أولى بها وبالستر عليها من غيرك)[٧٥].

وأجاب ابن هشام عن هذا الحذف أنه مراد لقصد الإبهام ليرتدع بذلك من يرغب فيهن لجمالهنّ ومالهن، ومن يرغب عنهن لفقرهن ودمامتهن. وعند إرادة الإبهام لا يخاف اللبس[٧٦].

وقال الدكتور فاضل السامرائي (القاعدة في كتب النحو أنه إذا أدى الحذف إلى إلتباس في المعنى فلا يصح الحذف، فلا يجوز الحذف مع الفعل (رغب) أبداً؛ لأن الحذف يؤدي إلى إلتباس في المعنى، فإما أن يقال رغب فيه بمعنى أحبّه، أو يرغب عنه بمعنى تركه وانصرف عنه، هذا في اللغة أما في هذا الآية فالله تعالى أراد المعنيين معًا أراد معنى ترغبون في أن تنكحوهن لجمالهن وغناهن، وترغبون عن أن تنكحوهن لدمامتهن وفقرهن، وهكذا حذف الحرف ليدل على المعنيين، ولو ذكر حرفًا لخصص المعنى وحدده، لكن المعنيين مرادان والحكم يتعلق بالأمرين معًا الذي يرغب في أن ينكحهن والذي يرغب عن أن ينكحهن)[٧٧].

ومثل ذلك يُقال عن قول الشاعر[٧٨]:

ويرغـــبُ أنْ يبنـــيَ المعـــالي خالـــدٌ ويرغبُ أنْ يرضى صنيعَ الألائمِ

فإن قدّر (في) أولًا، و(عن) ثانيًا، فمدحٌ، وإن عكس فذمٌ، ولا يجوز أن يُقدر فيهما معًا (في) أو (عن) للتناقض[٧٩].

ثانيًا- حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه:

يذهب النحويون إلى جواز حذف المضاف للمحافظة على الأصل النحوي أو لغرض الاتساع في اللغة. وفي ذلك يقول أبو الفتح عثمان بن جنّي: (وقد حذف المضاف، وذلك كثير واسع، وإن كان أبو الحسن لا يرى القياس عليه، نحو قول الله سبحانه:﴿وَلَـكِنَّ الْبِرَّ مَنِ اتَّقَى﴾[٨٠]، أي: برُّ من اتقى، وإن شئت كان تقديره: ولكن ذا البرّ من اتقى، والأول أجود؛ لأنّ حذف المضاف ضرب من الاتساع والخبر أولى بذلك من المبتدأ؛ لأنّ الاتساع بالأعجاز أولى منه بالصدور ومنه قوله – عزّ أسمه – ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾[٨١]، أي: أهلها)[٨٢].

ونقل الزركشي جملة من أقوال النحويين في حذف المضاف فقال: (وهو كثير، قال ابن جنّي: وفي القرآن منه ألف موضع[٨٣]. وأمّا أبو الحسن فلا يقيس عليه، ثم ردّه بكثرة المجاز في اللغة، وحذف المضاف مجاز. انتهى. وشرط المبرّد لجوازه وجود دليل على المحذوف من عقل أو قرينة. وقال الزمخشري في الكشاف القديم[٨٤]: لا يستقيم تقدير حذف المضاف في كلّ موضع، ولا يقدم عليه إلاّ بدليل واضح وفي غير ملبس، كقوله:﴿واسأل القرية﴾، وضعف لذلك قول من قدّر في قوله تعالى:﴿وَهُوَ خَـادِعُهُمْ﴾[٨٥]، أنّه على حذف مضاف. فإن قلت: كما لا يجوز مجيؤه لا يجوز خداعه[٨٦]، فحين جرّك إلى تقدير المضاف امتناع مجيئه، فهلاّ جرّك إلى مثله امتناع

خداعه! قلت: يجوز في اعتقاد المنافقين تصور خداعه، فكان الموضع ملبساً فلا يُقدر)[٨٧].

وقال العكبري عند توجيه قوله تعالى:﴿ واسأل القرية ﴾ (أي: أهل القرية وجاز حذف المضاف؛ لأن المعنى لا يلتبس فأما قوله تعالى:﴿والعير التي﴾ فيُراد بها الأبل؛ فعلى هذا يكون المضاف محذوفاً أيضاً أي: أصحاب العير وقيل العير القافلة وهم الناس الراجعون من السفر؛ فعلى هذا ليس فيه حذف)[٨٨]. ولا يترتب خلاف معنويٌّ في هذه الآيات، إلّا أن الخلاف يكون في أمثال قوله تعالى: ﴿وجاء ربك﴾[٨٩].

قال الزركشي عند تفسير قوله تعالى:﴿وجاء ربك﴾: (أي أمره أو عذابه أو ملائكته؛ لأن العقل دلّ على أصل الحذف ولاستحالة مجيء البارىء عقلا؛ لأن المجيء من سمات الحدوث ودل العقل أيضا على التعيين وهو الأمر ونحوه)[٩٠].

وقال ابن هشام عند توجيه قوله تعالى:﴿وجاء ربك﴾، وقوله﴿فأتى الله بنيانهم من القواعد﴾ (أي: أمره؛ لاستحالة الحقيقي أي: استحالة المجيء الحقيقي)[٩١]. وقال عن قوله تعالى﴿واسأل القرية﴾ (أي أهل القرية وأهل العير)[٩٢].

في حين يذهب فريق آخر من المفسرين إلى حمل هذه الآيات على ظاهرها، ولا حاجة لتأويل ذلك على حذف المضاف ولا سيّما ما يتعلق بصفات الله الفعلية، قال الباقلاني: (قوله تعالى ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾، وقوله ﴿يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ﴾. قالوا والمجيء والإتيان حركة وزوال وذلك عندهم محال في صفته، فالجواب عن ذلك عند بعض الأمة إنه يجيء ويأتي بغير زوالٍ ولا انتقالٍ ولا تكييف بل يجبُ تسليمُ ذلك على ما رُوي وجاء به القرآن)[٩٣].

ويبدو أنّ بعض ما حُمل على حذف المضاف مبنيّ على أصل عقائدي كما هو الحال عند الزمخشري، فالذين يقولون بنفي الصفات الفعلية والذاتية لله عزّ وجل يقدرون مضافاً محذوفاً، وذلك في ظنهم تنزيه الله عز وجل عن (المجيء) و(النزول) ، ثم جرّهم قولهم إلى تقدير مضاف فيما لا يحتاج إلى تقدير كما في قوله عز وجل: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾.

وأمّا الذين يقولون بإثبات الصفات الفعلية والذاتية لله عز وجل فيقولون: إنّ الكلام محمول على الحقيقة وليس هناك مضاف محذوف بل هو أسلوب من أساليب العربية، وهو أنْ تطلق المحلّ وتريد الذي يحل فيه ولا حاجة إلى تقدير مضاف محذوف، والعربي يفهم المراد من الكلام دون حاجة إلى تأويل وتقدير، بل ربّما يكون في التقدير مذهبة لقصد المتكلم، ولكل أسلوب معناه الذي لا يؤديه غيره.

وقد عُهِد عن العرب في أساليبهم أنهم يُطلقون المحلّ ويريدون الذي يحل فيه، ويطلقون لازم الشيء ويريدون ملزومه، ولولا ذاك لذهب جمال هذه اللغة، فلا داعي لما تكلّفه المعربون في كثير من هذه التقديرات؛ لذلك نميل إلى حمل الكلام على ما يقتضيه السياق ولا حاجة إلى تقدير مضاف محذوف[٩٤].

المبحث الرابع

ما جاء في باب الشرط

سنتناول في هذا المبحث مسألتين من مسائل الشرط، إحداهما تقدير الجازم لجواب الطلب، والثانية تقدير الخبر بمعنى الطلب ليصحّ الإعراب.

أولاً- تقدير الجازم لجواب الطلب:

جاء في القرآن الكريم قوله تعالى ﴿ قُل لِّعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا يُقِيمُوا ٱلصَّلَوٰةَ وَيُنفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ﴾[٩٥]، وكذلك قوله تعالى﴿وَقُل لِّعِبَادِى يَقُولُوا ٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ﴾[٩٦].

ويختلف النحويون في تقدير الجازم لجواب الطلب، فمنهم من رأى أن الجواب مجزوم بشرط مُقدّر، نسب سيبويه ذلك للخليل رحمه الله تعالى بقوله: (وزعم الخليل أن (ائتني آتك) و(لا تفعلْ يكنْ خيراً لك) فيها معنى (إنْ) فلذلك انجزم الجواب؛ لأنه قال (ائتني آتك) فإن معنى كلامه: إنْ يكن منك اتيانٌ آتك)[٩٧].

وممن فهم هذا المعنى عن الخليل أبو علي الفارسي (ت: ٣٧٥هـ) وعبد القاهر الجرجاني (ت: ٤٧١هـ)[٩٨]، والزمخشري وابن الحاجب (ت: ٦٣٠هـ)[٩٩]، والزركشي (ت: ٧٩٤هـ) والأشموني[١٠٠].

والذي نراه أنه لا ينبغي حمل توجيه الخليل هذا على أنه يوجب تقدير الشرط لجزم الجواب، فلعله أراد الإلماح لمعنى الشرط وتفسيره في هذا التركيب، ولم يقصد إيجاب تقدير الشرط، إلّا أن من جاء بعد الخليل فَهِم أنه يوجب ذلك وتمسّكوا بهذا التفسير، ومنهم خالد الأزهري إذ جزم بنسبة ذلك إلى الخليل وسيبويه فقال: (واختلف في تحقيق

جازم الفعل المضارع بعد الطلب، فالجمهور يجعلونه جواباً بشرط مقدر فيكون مجزوماً عندهم بأداة شرط مقدرة هي وفعل الشرط لا جواباً للشرط المتقدم، فيكون مجزوما بنفس الطلب، وهو قول الخليل وسيبويه والسيرافي والفارسي)[١٠١].

وفي كلام سيبويه ما يشير إلى أن الجازم هو الطلب، إذ يقول: (إنما انجزم هذا الجواب كما انجزم جواب (إنْ تأتني) بـ(إنْ تأتني)؛ لأنهم جعلوه معلقاً بالأول غير مستغنٍ عنه إذا أرادوا الجزاء، كما أن (إنْ تأتني) غير مستغنية عن (آتك))[١٠٢].

وأكد ابن هشام هذا المعنى، وذكر أن الجازم للفعل في أمثال هذا التركيب هو الطلب[١٠٣]، في حين نراه في موضع آخر يعدّ حذف جملة الشرط بعد الطلب مطّرداً، ويقدر (إنْ) شرطية جازمة للجواب[١٠٤].

وفهم الرضي الاستراباذي (ت: ٦٨٦هـ) من كلام الخليل وسيبويه عكس ما فهمه خالد الأزهري ومن وافقه، إذ يقول: (فلما تقرر أن في الطلب مع ذكر ما يصلح جزاءً له معنى الشرط، جاز لك أن تحذف فاء السببية وتجزم به الجزاء كما تجزم بـ(إنْ)، وانجزم الجزاء بهذه الأشياء لا بـ(إنْ) مقدرة ظاهر مذهب الخليل؛ لأنه قال: إنّ هذه الأوائل كلها فيها معنى (إنْ) فلذلك انجزم الجواب)[١٠٥].

وعوداً على الآية فلو وُجّه إعرابها وفق ما ذهب إليه الجمهور لصار التقدير: قل لعبادي، فإن تقلْ لهم يُقيموا الصلاة، ومعلوم أن ذلك ليس واقعاً، فليس كل العباد يُقيمون الصلاة إذا قيل لهم، فأفضى تقدير الإعراب إلى فساد المعنى وعدم مطابقته للواقع .

ومثل ذلك يُقال عن الآية الثانية وهي قوله تعالى: ﴿قل لعبادي يقولوا التي هي أحسن﴾، إذ يكون التقدير على مذهب الجمهور: قل لعبادي فإن تقل لهم يقولوا التي هي أحسن . ومعلوم أن العباد ليس كلهم إذا قيل لهم قالوا التي هي أحسن .

وحاول السمين الحلبي توجيه الآية الأولى توجيهاً لفظياً فجعله من باب مراعاة اللفظ، لمّا رأى فساد المعنى فيما لو وُجِّه النص من جهة الصناعة الإعرابية حسب، فقال: (والمعاملة اللفظية واردة في كلامهم نحو(قل لعبادي الذين آمنوا يُقيموا الصلاة)[١٠٦]، و(قل للذين آمنوا يغفروا للذين كفروا)[١٠٧]، وقال عمر ابن أبي ربيعة[١٠٨]:

فقلتُ لجنّادٍ خذ السيف واشتملْ عليه برفقٍ وارقبْ الشمس تغربِ

فجعل (تغرب) جواباً ل (ارقب) وهو غير مترتب عليه، وكذلك لا يلزم من قوله تعالى أن يفعلوا، وإنما ذلك مراعاة لجانب اللفظ)[١٠٩].

ولا يخفى من خلال استعراض إعراب هذه النصوص وتوجيهها طغيان الصناعة الإعرابية، والمشاكلة اللفظية في التعامل معها على حساب المعنى.

ثانياً- تقدير الخبر بمعنى الطلب ليصحّ الإعراب:

ورد في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ، تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ، يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَيُدْخِلْكُمْ جَنَّاتٍ﴾[١١٠]. جاء قوله تعالى: (يغفرْ) و(يدخلْكم) مجزومين ولم يسبقهما طلب صريح، ومثل ذلك قول العرب: (اتقى الله امرؤٌ فعل خيراً يُثبْ عليه) بجزم (يُثبْ)[١١١]، ولم يسبقه طلب صريح أيضاً.

ويذهب النحويون إلى أن النص وإن كان ظاهره الخبر إلاّ أن معناه الطلب، وهذا الذي سوغ جزم المضارع في كلا النصّين، قال العكبري في توجيه الآية: (قوله تعالى (يغفرْ لكم)، في جزمه وجهان: أحدهما: هو جواب شرط محذوف دلّ عليه الكلام، تقديره: إن تؤمنوا يغفر لكم و(تؤمنون) بمعنى آمنوا، والثاني: هو جواب لما دل عليه الاستفهام، والمعنى هل تقبلون إن دللتكم، وقال الفراء: هو جواب الاستفهام على اللفظ، وفيه بعد، لأنّ دلالته إياهم لا توجب المغفرة لهم)[١١٢].

وقال مكيّ ابن أبي طالب: (قوله (تؤمنون بالله وتجاهدون)، هذا عند المبرد لفظه لفظ الخبر ومعناه الأمر كأنه قال: آمنوا وجاهدوا؛ ولذلك قال: (يغفر لكم ويدخلكم) بالجزم؛ لأنه جواب الأمر فهو محمول على المعنى، ودلّ على ذلك أن في حرف عبدالله (آمنوا) على الأمر)[١١٣].

لقد لجأ النحويون إلى حمل الآية على المعنى دون اللفظ أو الصناعة الإعرابية لما يترتب عليها من إخلال بالمعنى لو جُزم الفعل المضارع بالطلب السابق الذي هو الاستفهام؛ إذ لا يكون غفران الذنوب للناس وإدخالهم الجنة مسبّباً عن دلالتهم إلى ما ينجيهم، وإنما يتسبب عن الإيمان والجهاد في سبيل الله .

وأما قول العرب (اتقى الله امرؤ فعل خيراً يُثبْ عليه) فقد قال عنه سيبويه في باب (الحروف التي تنزل بمنزلة الأمر والنهي، لأن فيها معنى الأمر والنهي) ، (فمن تلك الحروف: حسبك، وكفيك، وشرعك، وأشباهها، تقول: حسبك ينم الناس. ومثل ذلك: (اتّقى اللّه امرؤ وفعل خيراً يُثبْ عليه)؛ لأنّ فيه معنى ليتّق اللّه امرؤ وليفعل خيراً. وكذلك ما أشبه هذا)[١١٤].

الخاتمة

لاتزال اللغات في تطوّر ونموّ، وأول دواعي هذا التطور هو تطور المعاني لدى الناس والمجتمعات الإنسانية، وتطور المعاني لابدّ له من ألفاظ وتراكيب تواكب هذا التطور حيث تكون بالمستوى الذي يؤدي الحاجة المرجوّة من هذا التطور.

وكان ممّا أُخذ على اللغة العربية في العصور الحديثة هو عدم قدرتها على استيعاب متطلبات العصر الحديث، وما استجدّ من تطورات في عموم حياة الناس وفي جميع المستويات العلمية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها. وقد حاولت في هذا البحث المتواضع تسليط الضوء على قضية المعنى وأثره في توجيهات المعربين، وطريقة تعاملهم مع النصوص التي جاءت غير موافقة للقواعد التي وضعوها، وإيضاح ما يترتب على الخلاف بينهم في الصناعة الإعرابية، وقد خلصت في هذا البحث إلى ما يلي:

أولًا– إن قضية التركيز على المعنى المراد من النص تحلّ لنا كثيراً من القضايا النحوية التي ظلت موضع خلاف لزمن طويل، وقد اعتاد النحويون ذكرها بتفصيلاتها والمرور بها على الطريقة القديمة دون وقفة تحاول البتّ فيها من ناحية المعنى.

ثانيًا– كان لطغيان الصناعة الإعرابية لدى النحويين أثر سلبي في التركيز على قضية المعنى وعلاقته بالوجه الإعرابي ومناسبة الكلام لمقتضى الحال.

ثالثًا– تشيع في كتب النحو واللغة والتفسير ظاهرة تعدد الوجوه الإعرابية، ولاشك أن هذه الوجوه لا يمكن أن تكون ذات معنى واحد، والنظر في معاني النصوص وما يترتب عليها من وجوه إعرابية سيُقلص كثيراً من هذه الوجوه الإعرابية ويختصرها.

رابعًا– تتفاوت طريقة نظر علماء النحو واللغة والتفسير في النصوص وسياقات الكلام؛ لذلك نرى اختلاف وجهات نظرهم في توجيهها من الناحية الإعرابية، وربّما كان للمعتَقد الديني أثر في ذلك. .

خامسًا– إن كثيراً مما قيل عن صعوبة اللغة العربية، وكثرة قواعدها وتشعّبها وتسمين الكتب النحوية بها يرجع إلى التقصير في إعطاء قضية المعنى المساحة اللازمة في هذه الدراسات.

سادسًا– ليس من العسير على المتأمل في وجوه الإعراب أن يجد المرجِّحات الكافية واللازمة؛ لترجيح وجه دون آخر من خلال النظر في المعنى، ووفق قواعد النحويين أنفسهم.

الهوامش

[1]- يُنظر توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ٢٩٨/١، والمدارس النحوية لشوقي ضيف: ١٠٨، وإحياء النحو لإبراهيم مصطفى: ٥١-٥٢.

[2]- ينظر الإيضاح في علل النحو ٧٠- ٧١، والأشباه والنظائر للسيوطي: ١ /٧٩.

[3]- الصاحبي في فقه اللغة العربية: ١٤٣/١ (باب الخطأ الذي يقع به الإفهام من القائل والفهم من السامع)، ونقل السيوطي هذا الكلام في المزهر في: ٢٦٠/١.

[4]- يُنظر دراسات في فقه اللغة للدكتور صبحي الصالح: ١٢٤، وفصول في فقه العربية لرمضان عبد التواب: ٣٣٣- ٣٣٤.

[5]- من أسرار العربية: ١٢٥ (الفصل الخامس: قصة الإعراب).

٦- يُنظر في ذلك فقه اللغة لعلي عبد الواحد وافي: ٢١٠- ٢١٦، وفصول في فقه العربية: ٣٢٧- ٣٥١، وفقه اللغة المقارن لإبراهيم السامرئي: ١١٧- ١٢٤، و (أبحاث في العربية الفصحى) للدكتور غانم قدوري الحمد: ١١٨ - ١٧٢، وإحياء النحو لإبراهيم مصطفى: ٢٢- ١١٣.

٤- يُنظر لسان العرب: مادة (عرب) ٥٨٨/١.

٨ - رسالة في منازل الحروف: ٦٩.

٩ - رسالة في منازل الحروف: ٦٧.

١٠- الخصائص: ٣٥/١، وينظر أسرار العربية لأبي البركات الأنباري: ٤٠/١.

١١- شذور الذهب: ٤١، وينظر المزهر في علوم اللغة وأنواعها: ٣٢٧/١- ٣٢٩.

٢- لسان العرب مادة (عرب): ٥٨٨/١.

١٣- مغني اللبيب: ٦٨٤.

١٤ - الكشاف: ٢٩٥/١.

١٥- يُنظر أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ١/ ٢١٧، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ٢٠٥/١.

١٦- **البقرة:** ٢٤٩، قراءة المصحف هي بنصب (قليلا).

١٧- **يُنظر معاني القرآن للفراء:** ١٦٦/١، والبحر المحيط: ٥٨٨/٢.

١٨- يُنظر شواهد التوضيح: ٩٥ – ٩٧.

١٩- الحديث في صحيح البخاري بلفظ (المجاهرين)، وقال ابن حجر: (في رواية النسفي (إلاّ المجاهرون) بالرفع، ويُنظر فتح الباري: ٩٧٠/١٣ وشواهد التوضيح: ٩٦.

٢٠- يُنسب البيت لأبي زبيد الطائي يُنظر شعر أبي زبيد الطائي:٣٤.

١- كذا ورد في شواهد التوضيح: ٩٦. وروايته في شعر أبي زبيد الطائي: ٣٤:

من دمٍ ضائع تغيّب عنه اقربوه إلاّ الصّدى والجيوب

الصدى: ذكر البوم، الجيوب: الحجارة، يُنظر معجم شواهد العربية: ١٧٢/١.

٢٢- هو أبو ذؤيب الهذلي، يُنظر ديوان الهذليين: ٦٤/١– ٦٥.

٢٣ – أطرقا: موضع، والثمام: شجر تعمل منه الخيام، والعصيّ: خشب بيوت الخيام.

٢٤ – يُنظر شواهد التوضيح: ٩٦.

٢٥- الكشاف: ٢٩٥/١.

٢٦- البحر المحيط: ٢ /٤٩٣.

٢٧- الدرّ المصون: ٥٢٨/١، ويُنظر: ٢٢٣/١، ويُنظر التبيان في إعراب القرآن: ٨٣/١، عند إعراب قوله تعالى (ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنكُمْ)(البقرة:٨٣)، إذ قرئ شاذًا برفع (قليلٌ)، ويُنظر البحر المحيط: ٢٦٦/٢.

٢٨- التوبة: ٣٢.

٢٩- التبيان في إعراب القرآن: ٦٤١/٢.

[٣٠]- البيت للنابغة، يُنظر ديوانه: ٦٠.

[٣١]- البحر المحيط: ٢٠٢/١.

[٣٢]- ديوانه: ١٦٨.

[٣٣]- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٢٢٥/٢.

[٣٤]- الحديث في صحيح البخاري بلفظ (المجاهرين)، وقال ابن حجر: (في رواية النسفي (إلاّ المجاهرون) بالرفع، ويُنظر فتح الباري: ٩٧٠/١٣ وشواهد التوضيح: ٩٦.

[٣٥]- مبارق الأزهار في شرح مشارق الأنوار: ٨١/٢.

[٣٦]- يُنظر الكليات لأبي البقاء الكفوي: ١٦٠٦.

[٣٧]- قائله الفرزدق، ديوانه:٢١٧، ويُنظر في توجيه البيت الإنصاف في مسائل الخلاف:٥٦/١. وشرح الرضي على الكافية:٢٥٧/١.

[٣٨]- يُنظر شرح ابن عقيل على الألفية: ٢٣٣/١.

[٣٩]- مغني اللبيب: ٥٢٢، ويُنظر همع الهوامع: ٣٨٤/١.

[٤٠]- ديوانه: ١٤٠.

[٤١]- شرح الرضي على الكافية: ٢٥٧/١.

[٤٢]- يُنظر شرح قطر الندى: ٧٠ – ٧٢، والإيضاح علل النحو: ٤٤٨/١، وشرح ابن عقيل: ٣٨٣/١.

[٤٣]- الرعد: ٣١.

[٤٤]- معاني القرآن: ٦٣/٢-٦٤، و١/ ٤٨، ويُنظر إعراب القرآن للنحاس: ٣ /٤٩٦- ٤٩٨.

[٤٥]- يُنظر في تخريج البيت أساس البلاغة: ٢٩/٢، والصحاح: ٢٩٧/٢.

[٤٦]- يُنظر في تخريج البيت كتاب العين (باب اللفيف من السين س ي ء) ٣٣١/٧.

٤٧- البيت للبيد بن ربيعة العامري، ديوانه: ١١٢.

٤٨ - والغضف كلاب الصيد لغضف آذانهن وهو إقبالها على القفاء و(دواجن) ألفن البيوت. و(قافلا) يابسا. و(الأعصم) القلائد.

٤٩- البحر المحيط: ٣٨٩/٦ (بتصرف)، ويُنظر الكشاف: ٢٥١/٣.

٥٠- يُنظر المحكم والمحيط الأعظم: ٦٣٢/٨، وأساس البلاغة (يئس): ٢٩/٢، والعباب الزاخر(يئس) ٢٢٦/١، ولسان العرب(يئس) ٢٥٦/٦، وتاج العروس (يأس) ٤١٩٨/١.

٥١- العباب الزاخر (يأس): ٢٢٦/١، ويُنظرالمحتسب في تبيين وجوه شواذّ القراءات:٣٥٦/١ ولسان العرب (يأس) ٢٥٩/٦.

٥٢- يُنظر شرح شذور الذهب: ٢٧٩، وشرح التصريح على التوضيح: ٤٤١/١، وشرح ابن عقيل: ١٧٣/١.

٥٣- مغني اللبيب:٧٩٩/١، ويُنظر معترك الأقران:٣٠٦/١، وهمع الهوامع:١٤٤/٢.

٥٤- شرح التصريح على التوضيح: ٤٥٩/١، وينظر مغني اللبيب: ٦١٣/٢، وينظر شرح المختصر على تلخيص المفتاح للتفتازاني: ٧٦.

٥٥- الإيضاح في علوم البلاغة: ١٦٣/٢، وينظر معترك الاقران: ٣٠٦/١، وهمع الهوامع: ١٤٤/٢.

٥٦- الأنبياء: ٧٤.

٥٧- الحج: ٣٦.

٥٨- النحل: ٥.

٢- ينظر معاني النحو بتصرف: ١٠٨/٢- ١١٣.

٣- الحجر: ٥٨- ٥٩- ٦٠.

٤- التبيان في إعراب القرآن: ٧٨٥/٢، وينظر أحكام القرآن لابن العربي: ١٠٣/٣، وأضواء البيان:١٥٥/٣.

٦٢- الاستغناء في أحكام الاستثناء: ٥٧٤، ونسب ذلك اليهم أبو حيان أيضًا في الارتشاف ٣١٢/٢، وابن هشام في أوضح المسالك ٢٧٥./٢

٢- أوضح المسالك:٢٧٥/٢.

[٦٤]- ينظرالاستغناء في أحكام الاستثناء: ٥٧٢و٥٧٤ وارتشاف الضرب ٣١٢/٢، وشرح ابن عقيل ٢٢٤/٢، وأوضح المسالك ٢٧٥/٢.

[٦٥]- متن الألفية: ٢٣.

١- هود: ٨١.

[٦٧]- الكشاف ٣٩٣/٢، وينظر إعراب القرآن للنحاس:٢ /٢٤٢.

[٦٨]- العنكبوت: ٣٣.

[٦٩]- سرّ صناعة الإعراب: ٢٦٩/١، وينظر مغني اللبيب: ٧٨٦- ٧٩٥.

[٧٠]- يُنظر المقتضب ٣٥/٢ وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك١٥١./٢

٣- النساء: ١٢٧.

٤- يُنظر مشكل إعراب القرآن للقيسي: ٢٠٩/١ والمجتبى من مشكل إعراب القرآن: ١٧٨/١.

٥- البرهان في علوم القرآن: ٢١٠/٢.

[٧٤]- يُنظر أوضح المسالك:١٦٢/٢، وشرح الأشموني على الألفية: ٤٤٣/١.

[٧٥]- البحر المحيط: ٨٤/٤، ويُنظر الدر المصون: ١٠٥/٤.

٢- يُنظر شرح شذور الذهب للجوجري:٢ /٥٦٥.

٣- أسرار البيان في التعبير القرآني: ١١٨.

٤- قائله غير معروف، يُنظر يُنظر في تخريج البيت مغني اللبيب: ٦٨٢.

[٧٩]- يُنظر مغني اللبيب: ٦٨٢.

[٨٠]- البقرة: ١٨٩، تمام الآية: ﴿وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنِ اتَّقَى﴾.

[٨١]- يوسف: ٨٢، تمام الآية: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا﴾.

٨٢- الخصائص: ٣٦٢/٢، وينظر: شرح التسهيل: ٢٦٥/٣، وارتشاف الضرب: ٥٢٨/٢، ومغني اللبيب: ٨١١.

٨٣- ينظر: الخصائص: ١٩٢/١.

٨٤- نقل الزكشي هذا الكلام عن الزمخشري ولم أعثر عليه في تفسير الكشاف.

٨٥- النساء: ١٤٢، وتمام الآية ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ﴾.

٨٦- وذلك قوله عز وجل ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ الفجر: ٢٢.

٨٧- البرهان في علوم القرآن: ١٤٦/٣، وينظر: إعراب القرآن المنسوب للزجاج: ٤٩./١

١- التبيان في إعراب القرآن: ٥٨/٢، ويُنظر الكتاب: ٢١٢/١، والمقتضب: ١٨٤/١.

٨٩ - الفجر : ٢٢ .

٣- البرهان في علوم القرآن: ١٠٩/٣، ويُنظر الاتقان في علوم القرآن: ٢/ ١٧٥، ومعترك الأقران في إعجاز القرآن: ١ /١١٥.

٤- مغني اللبيب:٨١١.

٥- مغني البيب:٨١٢.

٦- الانتصار للقرآن ٧٣٦/٢، ويُنظر روح المعاني: ٩/١٠، ومناهل العرفان في علوم القرآن: ٢٩١/٢، ومنع جواز المجاز في الكتاب المنزل للتعبد والاعجاز: ٢٦/١.

١- يُنظر معاني النحو: ١٢٢/٣- ١٢٥.

٩٥- إبراهيم: ٣١.

٩٦- الإسراء: ٥٣.

٩٧- الكتاب: ١٠٨/٣، ويُنظر المقتضب: ٧٧/١.

٩٨- يُنظر المقتصد في شرح الإيضاح: ٢ /١١٢٣.

٩٩- يُنظر الايضاح في شرح المفصل: ٣٦/٢.

١٠٠- يُنظر البرهان في علوم القرآن: ١٨٠/٣.

[١٠١]- شرح التصريح على التوضيح: ٣٨٢/٢.

[١٠٢]- الكتاب: ١٠٨/٣.

[١٠٣]- يُنظر شرح قطر الندى وبل الصدى: ٧٨.

[١٠٤]- يُنظر مغني اللبيب: ٨٤٧.

[١٠٥]- شرح كافية ابن الحاجب: ١٢٢/٤.

[١٠٦]- إبراهيم: ٣١.

[١٠٧]- الجاثية: ١٤.

[١٠٨]- ديوانه: ٦٢/١.

[١٠٩]- الدّر المصون: ١ /٣٠٢.

[١١٠]- الصف: ١١-١٢.

[١١١]- يُنظر في تخريج هذا القول الكتاب: ١٩٧/١.

[١١٢]- التبيان في إعراب القرآن: ٢٦٠/٢.

[١١٣]- مشكل إعراب القرآن: ٧٣١/٢، ويُنظر الكتاب: ١٩٦/١، وشرح الرضي على الكافية: ١١٩/٤.

[١١٤]- الكتاب: ١٩٧/١.

Abstract

Arabic language is distinguished by existing of (I'RAB).I'RAB is one of the most obvious characteristics of the Arabic Language. That is because of the importance of the IERAB in conveying the meaning of speech and missing it can cause misunderstanding in meaning.

There is no doubt that the Holy Qur'an descended grammatically formed (MORABAN). It is well known that Arabs– the first Muslims – kept the Holy Quran and prophet Mohammed (PBUH) traditions by heart and transferred it to us grammatically formed (MORABAN). Additionally, they did the same when transferring theold Arabs poetry for us.

Attracted my attention the difference in meaning of the speech that result from the Arabic Language Grammarians' different explanations for the same text or sentence. In this research paper I will try to explore and point out a side of these observations which are clear in the Qur'an, the Prophet Traditions, (PBUH) and the Arab poetry.

In this research paper, I am not concerned with the difference in meaning that result from the different syntactic stress, but my main concern is with the difference in meaning that result from one syntactic stress.

In this study in my classifications I opted to follow the Arabic Language Grammarians' classification in the grammar books that are: *Almarfoaat, Al Mansobaat and Al magroraat* and what came in the conditional style. I will give examples and not counting all what indicate. I ask ALLAH to help and guide in what I am going to write.